

Distr.  
GENERAL

A/50/725  
S/1995/930  
7 November 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الخمسون  
البندان ٤٢ و ٤٤ من جدول الأعمال  
قضية فلسطين  
الحالة في الشرق الأوسط

### تقرير الأمين العام

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٢/٤٩ دال المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن قضية فلسطين.

٢ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٨ من ذلك القرار، وجه الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة التالية:

"يشرفني الإحالة إلى القرار ٦٢/٤٩ دال الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في دورتها التاسعة والأربعين، في إطار البند المعنون "قضية فلسطين" من جدول الأعمال.

"وتطلب الفقرة ٨ من هذا القرار إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلم في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة.

"وكي يتسنى لي الوفاء بمسؤولياتي الإبلاغية بموجب هذا القرار، سأغدو ممثناً لو تكرمتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥".

٣ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وصل الرد التالي من مجلس الأمن:

"لا يزال مجلس الأمن عاقد العزم على توفير الدعم اللازم لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتقديم تأييده الكامل لإنجازها، بما في ذلك إعلان المبادئ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وكذلك اتفاقات التنفيذ اللاحقة.

"ويعتقد المجلس أنه ينبغي مواصلة تشجيع الأطراف على التقيد بأحكام الاتفاقات التي تم التوصل إليها وتنفيذها تنفيذا كاملا".

٤ - وقد طلب الأمين العام في مذكرة شفوية مؤرخة ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة الى الأطراف المعنية، معرفة مواقف حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وورد حتى ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ الردان التاليان.

مذكرة شفوية مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

"يود الممثل الدائم لإسرائيل الإشارة الى أن إسرائيل صوتت ضد القرار ٦٢/٤٩ دال. وهي لا تزال على موقفها هذا. فقد نادت إسرائيل دائما بالمفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة، بعد اتفاق جميع الأطراف المعنية بحرية على أن ذلك يمثل الإطار الوحيد للتقدم على طريق السلام في الشرق الأوسط.

"وإن عملية السلام التي بدأت في مدريد قائمة على هذا المبدأ. وفي إطار عملية السلام، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (A/48/486-S/26560، المرفق)، والاتفاق اللاحق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/49/180-S/1994/727، المرفق) والاتفاق المتعلق بالنقل التحضيري للسلطات والمسؤوليات في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤. وبالإضافة الى ذلك، وقعت إسرائيل والأردن على معاهدة السلام في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وفضلا عن ذلك، تستمر المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بين إسرائيل وجيرانها، وتتطلع إسرائيل الى تحقيق تقدم على جميع مسارات عملية السلام.

"إن القرار ٦٢/٤٩ دال يتعارض تعارضا مباشرا مع المبدأ المذكور أعلاه، الذي يشكل الأساس المتفق عليه لعملية السلام الجارية. يضاف الى ذلك أن القصد من الفقرة ٥ من هذا القرار هو التحديد المسبق لنتائج محادثات المركز النهائي المتفق عليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في إعلان المبادئ، ونتاج المفاوضات على المسارات الأخرى. وتتنافى هذه المحاولة مع أي مفهوم من مفاهيم المفاوضات الحقيقية".

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة

"يود المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة أن ينقل موقف القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية من هذه المسألة.

"لقد احتفظ مقدمو قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٩ دال بالمبادئ الأساسية ولكنهم أدخلوا بعض التغييرات الهامة اعتبارا لمواقف بعض الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، لقي القرار تأييدا ساحقا من أعضاء الجمعية العامة. وينص القرار على تأييد عملية السلام وعلى ضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا فيها. وهو يوفر أيضا الأساس للتسوية العادلة لقضية فلسطين في نهاية العملية. وينبغي أن يمثل القرار، بصيغته هذه، أساسا مقبولا لجميع الأطراف لمعالجة هذه المسائل الهامة.

"وأعربت الجمعية العامة، في الفقرة ٢ من القرار ٦٢/٤٩ دال، عن تأييدها لعملية السلام الجارية، التي بدأت في مدريد، وإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق)، وكذلك لاتفاقات التنفيذ اللاحقة، وأعربت عن الأمل في أن تفضي هذه العملية إلى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

"ومنذ صدور هذا القرار، حدثت تطورات إيجابية أخرى على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي لعملية السلام، ولا سيما التوقيع في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على الاتفاق الثاني لتنفيذ إعلان المبادئ، وهو الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ينص، فيما ينص عليه، على توسيع نطاق ترتيبات الحكم الذاتي ليشمل سائر الضفة الغربية وعقد انتخابات فلسطينية عامة وديمقراطية.

"وخلال العام الماضي تأخر تنفيذ إعلان المبادئ عدة مرات، وفي بعض الحالات أيضا لم يمثل لأحكام الاتفاق المتوصل إليه. غير أن الطرفين أشارا مؤخرا إلى التزامهما الثابت بتنفيذ الاتفاق المؤقت المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ تنفيذا كاملا بحسن نية ووفقا للجدول الزمني المتفق عليه. كما أكدا من جديد عزمهما على بدء مفاوضات المركز النهائي وفقا للأحكام ذات الصلة من إعلان المبادئ.

"وفي حين أكدت الجمعية العامة في الفقرة السابعة من ديباجة القرار ٦٢/٤٩ دال عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير مركز القدس، فإنها شددت في الفقرتين ٤ و ٥ على ضرورة أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير

وضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وشددت أيضا على ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

"ويؤمن الجانب الفلسطيني إيمانا قويا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي والجمعية العامة أن يدعموا دائما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وصلاحيات قرارات مجلس الأمن. وعلى الجمعية العامة، والحالة هذه، أن تعتصم بمواقفها إزاء حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وأن تتمسك بمواقفها بشأن عناصر التسوية النهائية (مسائل الوضع النهائي)، حيث خلقت إسرائيل بالفعل حالات غير قانونية لا سند لها سوى الأمر الواقع، إلى أن تعقد المفاوضات حول تلك المسائل وتنتهي في المرحلة الثانية من عملية السلام وتحقق التسوية النهائية فعلا.

"وفي الفقرة ٧ من القرار نفسه، أكدت الجمعية العامة أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا في عملية السلام الجارية وفي تنفيذ إعلان المبادئ. ويرحب الجانب الفلسطيني بالتقدم المحرز في هذا الصدد، ولا سيما في ميدان توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من أشكال المساعدة للشعب الفلسطيني. ويرحب بوجه خاص بأنشطة المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة في ميدان المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، وغيرها من الجهات الدولية، إلى الشعب الفلسطيني. ويرحب أيضا بالخطوات المتخذة لنقل مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، مع تأكيد مواصلة الأنشطة القيمة والهامة التي تضطلع بها الأونروا في ميادين العمليات الأخرى خارج تلك المناطق.

"غير أن الجانب الفلسطيني يأمل أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في عملية السلام نفسها. والخطوة الطبيعية إلى الأمام في هذا الصدد هي أن تشترك الأمم المتحدة في اللجنة التوجيهية للأفرقة العاملة المتعددة الأطراف. وثمة خطوة أخرى هي مشاركة الأمم المتحدة في الإشراف على الانتخابات الفلسطينية المقبلة. ويعتقد الجانب الفلسطيني بوجه عام أنه لا بد من أن تحظى الأمم المتحدة بقبول أوسع لتؤدي دورها الإيجابي والطبيعي في السعي التاريخي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. كما ستكون زيادة مشاركة مجلس الأمن عنصرا هاما للغاية يصب في مصلحة عملية السلام.

"وأخيرا، يود الجانب الفلسطيني أن يؤكد، كعهده في السنوات الماضية، على الطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار ٦٢/٤٩ دال بأن يواصل بذل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية

عن التطورات في هذا الشأن. والجانب الفلسطيني مستعد لأن يتعاون مع الأمين العام تعاوناً كاملاً لتنفيذ هذه الجهود بفعالية ونجاح، وهو يتوقع، في ضوء التغييرات التي أدخلت على هذا القرار واللجنة الجديدة المستخدمة فيه، أن تفعل الأطراف الأخرى الشيء نفسه".

#### الملاحظات

٤ - شهد العام الماضي تقدماً هاماً في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد مثل الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي وقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ إعلان المبادئ. (A/48/486-S/26560، المرفق). ووفر هذا الاتفاق أساساً متيناً لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وهو هدف طالما سعت الأمم المتحدة إلى تحقيقه. ويحدوني شديد الأمل في أن يواصل القادة الإسرائيليون والفلسطينيون الاسترشاد بما أظهرهوا من عزم وتغاف في سبيل السلام خلال المرحلة الانتقالية إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣).

٥ - وآمل في أن تنشئ هذه التطورات، إلى جانب التنفيذ الجاري لاتفاق السلام بين إسرائيل والأردن، الزخم اللازم لتحقيق التقدم على المسارين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - اللبناني من محادثات السلام في الشرق الأوسط، على نحو يؤدي إلى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في النزاع العربي الإسرائيلي.

٦ - وستواصل الأمم المتحدة دعم عملية السلام سياسياً واقتصادياً، بغية تعزيز ما أنجز خلال المفاوضات والمساعدة على إرساء الأسس لشرق أوسط جديد في مرحلة ما بعد النزاع. وقد سبق للأمم المتحدة أن شاركت مشاركة نشطة في المفاوضات المتعددة الأطراف حول القضايا الإقليمية الاقتصادية والأمنية والبيئية والمتعلقة بالمياه واللاجئين. وتبذل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها قصارها لمساعدة الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. وقد بذل المنسق الخاص للأمم المتحدة، السيد تيري رود لارسين، من النرويج، ومكتبه جهداً فائقاً في دعم وتيسير هذه الأنشطة التي تؤدي دوراً هاماً في بناء السلام. وفي المرحلة الانتقالية، سيواصل السيد لارسين أداء دور المنسق للمساعدات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي المحتلة.

— — — — —